

الدولة، الريع والتنمية

صبرينة يونس
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
المركز الجامعي لسوق أهراس

ملخص

إن الأداء الاقتصادي تقريبا لجميع البلدان الريعية (وتحديدًا الدول المصدرة للبترول) قد كشف عن وجود ظاهرة غير بديهية: فثرواتها الطبيعية تحد من فرص نموها الاقتصادي. إن الهدف من هذه الورقة هو أن نفهم لماذا لم تنجح الثروة الطبيعية لهذه الدول في توليد التنمية الاقتصادية، وفي هذا الصدد نظم الباحث ملاحظاته حول أربعة محاور بحثية رئيسية: 1- العمل، التعاون النظام السياسي 2- الدولة والأنظمة السياسية العربية. الريع المركزي. 3- إشكالية الموارد الطبيعية والتنمية.

Résumé

Les performances économiques de la quasi- totalité des pays rentiers (surtout les économies exportateurs de pétrole) révèlent un phénomène contre intuitif: leur richesse naturelle limite leurs opportunités de croissance. L'objectif de cet article est de comprendre pourquoi la richesse naturelle n'a pas généré le développement économique. A cet égard j'ai organisé mes remarques autour de quatre thèmes centraux: Le travail, la collaboration et le système politique. 2- L'Etat et les systèmes politiques arabes. La rente centrale. 3-La problématique des ressources naturelles et le développement économique.

المقدمة

بين الاقتصاد والسياسة علاقة وثيقة متبادلة وبشكل عام تعتبر السياسة التعبير المكثف عن الاقتصاد وإذا كان الاقتصاد يلعب بشكل واضح وحاسم الدور المحدد للسياسة في الأنظمة الاجتماعية الأكثر نضجا، فإن الأنظمة المختلطة والضعيفة الصفاء تتميز باختلاط الأدوار بين الاقتصاد والسياسة، فمن الخصائص المميزة لها أن البنية الفوقية بشكل عام والعوامل السياسية بشكل خاص تلعب الدور المحدد للوضع الاقتصادية في المجتمع وأن التغيير يبدأ من فوق لينعكس على القاعدة التحتية، ولكن كقاعدة عامة وفي نهاية المطاف تعتبر العوامل الاقتصادية هي المحدد للتطور.

وسواء تعلق الأمر بدراسة التطور الاجتماعي لدول المتخلفة وتحديدًا هنا العربية منها أو بتعيين الظروف الإطارية للسياسة، فإنه لم يعد بوسع أي تحليل أو أية استراتيجية سياسية فكيف إذا كانت بالأحرى استراتيجية تنموية الاستغناء عن معرفة دولة التأخر أو الدولة المتخلفة أو الدولة الريفية (اللاننتاجية) على حد تعبير البعض. وبناءً على ذلك ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤالين الرئيسيين التاليين :

1- ما هي أسباب تعثر المشروع الوطني للتنمية في دول العالم الثالث بصفة عامة والعربية بصفة خاصة؟

2- ما هي الآثار التي خلفتها قاعدة الموارد الطبيعية على المشروع الوطني للتنمية؟

هدف الدراسة

يهدف هذا المقال إلى تحليل العلاقة بين الريع، الدولة والتنمية لمعالجة المشكلة الرئيسية المتمثلة هنا في التأثير السلبي لقاعدة الموارد الطبيعية على نمط التنمية.

فرضية الدراسة

تتطلق الدراسة من فرضية مفادها:

إن دور الموارد الطبيعية (خاصة البترول) أساسي في التسريع بإنجاز مهمات التنمية الوطنية، لكن يبقى دورها محدد بطبيعة وشكل ومضمون الدولة التي يؤسس عليها المشروع الوطني للتنمية.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة الجمع بين منهجي الاستقراء والاستنباط في التحليل مع الاستعانة بمقتضيات الجانب الوصفي.

I. قراءات خلدونية في العمل، التعاون والنظام السياسي

في هذا الصدد نعتقد أن قراءة سريعة لأهم الأفكار الخلدونية من خلال المقولتين التاليتين يمكن أن يفي بالغرض المنشود من هذه الدراسة¹:

المقولة الأولى:

يقول غبن خلدون في نص مقدمته: " قد تبين أن المعاشات والمكتسبات كلها أو أكثرها إنما هي من قيم الأعمال الإنسانية، واعلم أنه إذا فقدت الأعمال وقلت

باستخدامها في العمران تأذن الله برفع الكسب، ألا ترى إلى الأمم القليلة السكن كيف يقل الرزق والكسب فيها أو يفقد لقلة الأعمال الإنسانية، وكذلك الأمم التي يكون عمرانها أكثر يكون أهلها أوسع أحوالا وأشد رفاهية، ويقول في موضع آخر: " في البلاد إذا تناقص عمرانها إنها قد ذهب رزقها حتى أن الأنهار والعيون ينقطع جريها في الفقر بما، إن فور العيون إنما يكون بالأنباط والامتراء الذي هو بالعمل الإنساني، وأنظر في البلاد التي تعهد فيها العيون لأيام عمرانها ثم يأتي عليها الخراب كيف تغور مياهها جملة كأنها لم تكن."

إن المتتبع لهذه الأفكار الخلدونية يمكن أن يفهم أن أي خراب إنما هو خراب إنساني قبل كل شيء. كما أن الخصب هو خصب إنساني، فابن خلدون من هذا وذاك إنما يشير إلى تفاهة الطبيعة دون عمل إنساني كما يشير إلى أن عملية الإنشاء الحضاري والاستقلال عن الطبيعة، لا يتحقق إلا بوسيلة وحيدة هي العمل والإنتاج الجماعي (التعاون) الذي يتلخص في توزيع الأعمال للحصول على نتيجة مضاعفة، من هنا تحديدا عدت نظرية عن العمل محورية بالنسبة للمعاش، وليس من الصدفة أن تلتقي هذه النظرة الخلدونية مع الفلسفات المعاصرة التي تعرف الإنسان بأنه هو الإنسان العامل، ونجد هذا الإلحاح أيضا في الفلسفة الماركسية على وجه الخصوص، وليس وجه التقارب هنا هو التقارب العقائدي وإنما هو الالتقاء في المنهج العلمي الذي يتطلب المشاهدات المرئية قبل أن يخلق عالم الأفكار، وأن المادة لا تعني شيئا دون تدخل الإنسان فيها ليحولها إلى منتج ذي معاني اجتماعية وإنسانية، إلا أن القيام بالشروط المجتمعية السابقة (العمل + التعاون) يتطلبان تحقيق شرط أساسي ثالث مهم هو النظام السياسي وهو مضمون المقولة الثانية.

المقولة الثانية:

يقول ابن خلدون في ذلك: " إن المجتمع يحتاج إلى سائس ووازع ينظم المجتمعات ويدفع الناس بعضهم بعضا ليصل بنا في ميدان الإنتاج إلى تأكيد بان الملك لا إنتاج له وليس من المعاش الطبيعي"، ومن المسائل الهامة التي أثارها ابن خلدون والمتعلقة بالجانب السياسي هي " الترف" مشيرا إلى أن الترف مهلكة للدول بانها حكمه هذا على اعتبارين لا ثالث لهما: اعتبار اقتصادي سياسي واعتبار أخلاقي.

وحول الاعتبار الأول نجده يقول: "إن طبيعة الملك تقتضي الترف فتكثروا عوائدهم(أهل العvisية) وتزيد نفقاتهم على أعطياتهم ولا يفي دخلهم، فالفقير منهم يهلك والمترف سيغرق عطاءه بترفه، ثم يزداد ذلك في أجيالهم المتأخرة إلى أن يقصر العطاء كله على الترف وعوائده وتمسهم الحاجة."

من هذا التحليل فالترف الذي يستحق الاهتمام والدراسة هو الترف الخاص برجال الدولة لأن التطورات تجري عليهم خصوصا، وأن هذه الطبقة المتحضرة بما في معنى الحضارة من سلبيات هي الطبقة التي ستكون مهلكة للدولة بسبب سلوكها الاستهلاكي وبسبب انقيادها الحتمي إلى الترف الذي يصبح التراجع عنه مستحيلا، أما الطبقات الأخرى من الناس مثل التجار والصناع فإنهم يعرفون بعض التحولات بمناسبة انتقال الدولة من جيل إلى آخر ولكنها في الجملة طبقات حضرية لها ثبوتها النسبي، فسن الحضارة كما يراها ابن خلدون لا تسمح بالتخلي عن أي مكتسب من المكتسبات طوعية وبالانتساب التلقائي، فلا يمر الجيل الواحد حتى يكون الترف قد استحكم في أهل العvisية الذي يجر معه مجموع الدولة إلى الانهيار.

يحتوي هذا الجزء كما يبدو على ملاحظات مكثفة وإن كانت تبدو مبعثرة بالنسبة للقارئ، فالباحث يكون قد تعمد ذلك لما تستدعيه المتطلبات البحثية المتعلقة بهذه الدراسة.

أما الاعتبار الثاني (الأخلاقي) فهو الاعتبار الذي يجعل حياة الترف ممكنة للدولة وبلخص لنا ابن خلدون في السطور التالية: "إن الترف مفسدة للخلق بما يحصل في النفس من ألوان الشر والفسفة وعوائدها، فتدمن منهم خلال الخير التي كانت علامة على الملك ودليلا عليه ويتصفون بما يناقضها من خلال الشر."

بالتالي فليس صعبا علينا إذا تتبعنا هذه السطور أن نجد أن ابن خلدون لا ينفك يربط بين المعاش والسياسة والأخلاق في كل طور من أطوار الحياة المجتمعية، كما نجده أيضا يقسم الأخلاق إلى أخلاق سياسية وأخلاق نفسية والكل متداخل حسبه ينبئ أنه ليس هناك استقلال للبنيات عن بعضها.

وهنا سنحاول أن نثير مشكلة من أهم المشاكل الفلسفية والاجتماعية، هذا إن لم نقل أنها جد خطيرة وحاسمة بالنسبة لنا وإن كان ابن خلدون قد سبقنا وأثارها بالنسبة للقرون الوسطى و نتلخص أبعادها في السؤال الجوهرى التالي:

هل هناك أخلاق مستقلة عن الحياة المجتمعية والاقتصادية؟

وحول هذه النقطة بالذات نجد أن ابن خلدون يأخذ موقفا متعارضا للتفكير الأخلاقي التقليدي في تأكيده موضوعية الأخلاق بصفاتها جزءا لا يتجزأ من العمران العام وبالتالي إذا سائرنا ابن خلدون سواء في تطويره أو في ربطه البنين بعضها البعض، فيتحتم علينا أن نقول بأن الإنسان له أخلاق جيله وطبقته وقلما يفلت من هذه الحتمية وفي ذلك تستوقفنا عباراته القيمة دوما: " فمعاش التوحش يقتضي الافتراس والإقدام على إنتهاب ما بيد الناس لكن من جهة أخرى سلوك عفة، ذيل واحتشام."

يفهم من ذلك أن قيم المجتمع البدوي ليست مرسومة بصورة مثالية تلقن الناس تلقينا من الآداب أو الكتب أو الدين ولكنها نتيجة السلوك اليومي في الحياة ونتيجة المحيط الجغرافي والمجتمعي، وقد تكون مخالفة الدين فيما يتعلق بالتهب والقتل، ولكنها موافقة له فيما يخص عفة الذيل والحياء والكرم والشجاعة، كأن ابن خلدون يحاول أن يقول من خلال هذه العبارة أن الحضارة إذا بلغت طور الترف تؤدي هي الأخرى إلى إشاعة سلوكات وأخلاق سياسية ونفسية كلها إسراف وتبذير وجبن وميوعة وفحش، وكأنه يحاكي الواقع العربي.

إذن: الأخلاق أحوال حتمية ولا اختيار للناس فيها إلا من زكى نفسه وقليل ما هم والقليل شاذ يثبت القاعدة .

فإذا كان العمران كعلم يقتضي الحتمية وأنه لا علم ولا قواعد دون هذه الحتمية وأن الأخلاق بهذا المنظار لابد أن تكون ذات علاقة مع المعاش والبنية الاجتماعية، فالإنسان بناء على ذلك مرغم على التكيف بسلوكات طبقته وجيله وبالتالي أين مكانة الإنسان الحر الخلاق ذي الإرادة وما معنى الصراعات في سبيل التغيير المجتمعي التي يقوم بها البشر هذا إذا ما أضفنا إلى كل ذلك ما يثيره علماء الاجتماع المعاصرون في أن الإنسان هو من يصنع مجتمعه وأنظمته وقراراته ومنجزاته الحضارية من صنائع وعلوم؟؟؟.

إن الحتمية بالنسبة لابن خلدون إنما توجد دوما في ميدان الطبيعة وميدان العمران الذي يسيطر على البشر ولكن في نفس الوقت كل ميدان معلوم من الطبيعة والمجتمع، إذا كان العلم به صحيحا متقنا يصبح ميدانا يمارس فيه الإنسان حرياته وإرادته الفعالة المحولة للأشياء الطبيعية والأوضاع المجتمعية.

وبالجمع بين المقولتين الأولى والثانية نكون قد توصلنا إلى الأسس الجوهرية الثلاثة المميزة للمجتمع الإنساني وهي: العمل والتعاون والنظام السياسي حيث يشكا العمل إلى جانب التعاون القاعدة التحتية للمجتمع في حين يشكل النظام السياسي البنية الفوقية والإطار أو الشكل الذي يحدد حركة العمل الاجتماعي، وتقوم بين الطرفين علاقة دياكتيكية متبادلة فبمقدار تفجر وارتقاء الطاقة الاجتماعية في العمل والتعاون المنتج الخلاق بقدر ما تتشكل الضغوط والمحددات القوية لتطوير الشكل السياسي تقدما، وبما أن الشكل السياسي يتصف بالمحافظة النسبية فإنه يقيد بدوره من إمكانيات تطور الطاقة المجتمعية في العمل والتعاون، ويحل التناقض بين الطاقة المجتمعية في العمل والتعاون وبين إطارها السياسي بطرق مختلفة لصالح التقدم أو التخلف والركود تبعا لمختلف الشروط.

بمحاولة إسقاط هاتين المقولتين على واقع دول العالم الثالث وتحديدنا هنا واقع الدول العربية باعتبارها الحالة التي تهمنا، نجد أن معطيات المقولة الأولى حول الإنتاج والتعاون لم تترسخ بعد وخير دليل على ذلك أنها ما تزال توصفنا إلى يومنا هذا بالدول اللإنتاجية كونها تعتمد في جانب كبير من تلبية احتياجاتها الأساسية على العالم الخارجي، أما المقولة الثانية فهي حاضرة لكن بمعطيات منفردة إن لم نقل خصوصية.

II. الدولة والأنظمة السياسية العربية

II.1. طبيعة التكوين التاريخية للدولة العربية

في الوقت الذي تشكلت فيه الدولة البرجوازية الرأسمالية كقوام طبقي خاص ومحاييد من الظواهر العمومية الاجتماعية يقوم من الناحية المنطقية في سمات بنيوية للإنتاج وإعادة الإنتاج الرأسماليين، سيطرت في دول العالم الثالث ظروف تاريخية معينة (خاصة) تحيد في جوانب جوهرية عن ظروف التكون النظري للدولة البرجوازية المتطورة نذكرها كالتالي:²

■ ارتباط إعادة الإنتاج القائم ضمن هذه المجتمعات بالسوق العالمية.

■ عدم التجانس البنيوي لتشكيلاتها الداخلية.

يبقى علينا أن نوضح الكيفية التي تتموضع بها هذين العنصرين في تكوين شكل الدولة المطابقة لهما.

1- الدولة وإعادة الإنتاج التابع للسوق العالمي

يفترض كي تتطور السياسة والاقتصاد علاقة شرطية متبادلة ويكونا أشكال توسط مطابقة لهما، يجب أن يرتبط كلاهما بمجتمع واحد فلا تتلقى الدولة محدداتها الاقتصادية من أية وحدة اجتماعية أخرى باستثناء الوحدة التي تستطيع أن تعكس تأثيرها عليها.

لقد ارتبط نشوء الدولة البرجوازية الرأسمالية في تاريخ نمط الإنتاج الرأسمالي بتعيين الحدود السياسية للمجال الذي حدث التراكم بداخله والذي كان أساس هذا النشوء، فاكسب هذا المجال شكل دولة قومية ذات سيادة لها أقاليم محددة بدقة نحو الخارج، يشترط هذان الحدان بعضهما ويرجعان تاريخيا ومنطقيا إلى التطور ذاته الذي ميز المجتمع المنتج للسلع بمعنى:

مثلما تتطلب تعميم العلاقات السلعية في الإطار القومي إيجاد شخصية المالك الفردي المساوي لغيره المتجسد سياسيا في مواطن الدولة المتساوي مع غيره تجريديا، كذلك تطلبت السوق الدولية الناشئة مبدأ السيادة بما هو ترجمة سياسية للمنافسة التي تقوم على مستواها بين رساميل قومية مستقلة ومتساوية شكلا.

هذا ونعلم أن مبدأ الدولة القومية ذات السيادة يعتبر اليوم عنصرا أساسيا ناظما للبنى والسيرورات السياسية، سيما وأن السياسة الدولية تدور حول وحدات دولية قومية، وينسحب هذا القول على دول العالم الثالث أيضا باعتبارها برزت للعالم بعد الحرب العالمية الثانية كدول مستقلة شكليا نحو الداخل والخارج، فإذا كنا نفر على هذا الصعيد بسيادة هذه الدول فإننا قد نسحب منها صفة القومية للسبب التالي: أن فعاليتها ترتبط بمجتمعات لا ينطبق عليها مفهوم "مضمون" الأمة، إما لأن ارتباطها الاجتماعي لم يؤسس بعد على سيرورة دمج دامت مئات السنين وحدثت على أرضية إعادة إنتاج مشترك أو أن الإقليم الخاضع لها لم ينبثق انبثاقا تاريخيا من علاقات السوق .

يمتلك شكل الدولة القومية السيدة بما هو شرط تكون مادي قاعدة إنتاج اجتماعية ذات توسط داخلي من حيث الجوهر، هذه القاعدة المادية ليست معطاة في المجتمعات التي تم إعادة إنتاجها بالتبعية للسوق العالمي، ترتب عن ذلك نتائج خطيرة بالنسبة لمقدرة هذه الدول على جعل سيادتها مستقلة نحو الخارج ومتمحورة نحو الداخل حول

مركز سياسي فعال لسائر المجموعة الاجتماعية وللإقليم بكامله، بل إن النتائج المترتبة عن ذلك قد تصل إلى أبعد من ذلك، فلا يتطابق فيها المجالين السياسي والاقتصادي ولا تنطبق الظواهر الدولية والسيرورات السياسية على الوحدة الاجتماعية ذاتها، لتكون محصلة هذا التفارق إن لم نقل الانفصام بين ارتباط إعادة الإنتاج بالسوق العالمي وبين دولية مبنية على الإطار القومي هو تدمير تركيبة الدولة كدولة قومية سيدة لينسحب هذا القول في الأخير إذا ما عمم على سائر العلاقات المتبادلة بين الاقتصاد والسياسة وبين الدولة والمجتمع.

2- الدولة والتشكيلات الاجتماعية غير المتجانسة

تلعب التشكيلات الاجتماعية دورها في تطبيع الشروط التكوينية للدولة التي تحدد شكلها الداخلي في تظاهره البرجوازي باعتبارها قوام خاص للعمومية الاجتماعية بطابعه الخاص.

فبالنسبة للدول المتطورة نجد أن السمات الجوهرية لإعادة الإنتاج الرأسمالي هي ذاتها التي تفصل منطقيا الإكراه غير الاقتصادي عن سيرورة الإنتاج والتملك حيث تتشكل هنا الإمكانية لفصل المجال السياسي عن النشاط الاقتصادي ويتم توضع بطريقة تتيح له أن يأخذ شكل دولة، أما العنصر المركزي فيها فيتمثل في إخضاع سائر الروابط الاجتماعية ومنها علاقات العمل لتبادل السلع المتكافئة.

في حين تتفرد الدولة المتخلفة بوضع خاص يتمثل أساسا في أن هذه العلاقات السلعية المتكافئة لم تعمم بعد، وبإلقاء نظرة إلى أنماط الإنتاج والتبادل التي تعمل في ظلها الدولة هنا في الداخل، نجد أنها خليط من أنماط متعددة غي متجانسة، بعضها أقرب إلى أشكال ما قبل رأسمالية وبعضها خليط من هذا وذاك ولكنها تتمفصل جميعها مع نمط الإنتاج الرأسمالي العالمي، فينشأ عن ذلك مجتمع مشوه غير متجانس بنيويا تحققت في أجزائه التكوينية علاقات إنتاج رأسمالية ذات شدة وتبلور متباينين، ويترجم وجود هذه الأشكال غير الرأسمالية في مجال الإنتاج تحديدا في شكل علاقات عمل لم يتبلور فيها العمل المأجور الحر بعد أو أنه تبلور لكن بشكل مشوه.

وبالتالي فإن التحقق الناقص للعلاقات السلعية في مجال الإنتاج سيترتب عليه وجود ثغرة أساسية في القاعدة الإنتاجية الواقعية للمساواة والحرية التي يجب على الدولة نفسها أن تكون فوقها في الشكل البرجوازي، كما يؤدي تعميم علاقات التبادل المتكافئة

إلى اصطدامه بعقبات كثيرة ترجع إلى وجود أشكال كثيرة للتبادل لا يتم توسطها من خلال النقد والسوق، أما حيث يقوم سوق رأسمالي على أساس القيم التبادلية فإنه لا يمكن إنشاء قاعدة مشتركة لتكون القيم القومية بسبب تباين مستويات الإنتاج إلى أقصى حد في الفروع والقطاعات الاقتصادية المختلفة، وهذا ما يعلل لماذا لا تنمو المنافسة الحرة أبدا في الدول المتخلفة أو أنها تنمو بشكل مشوه.

تتعرض هذه العلاقات المشوهة من جهة أخرى في شكل بنية طبقية غائمة وغير متبلورة لم تتشكل المصالح الاجتماعية الجوهرية فيها على صورة مصالح طبقية بل بقيت مجرد مصالح جزئية، كما أن تراكب الأقسام الطبقية والطبقات البينية والانتقالية فيها يكون متنوعا إلى درجة تنفي الأساس الاجتماعي الضروري للسيرورة المجردة الهادفة إلى خلق مواطن الدولة الحر والمتساوي مع غيره.

وبالرغم من كل هذه الخصائص والاختلالات التكوينية، فإن دولة العالم الثالث تشترك مع سائر الدول البرجوازية المتطورة في مبدأ الشكل العام، المتجسد في تكوينها كهيئة سياسية خاصة وكتجسيد ظاهري للعمومية الاجتماعية يقف إلى جانب وخارج المجتمع .

إن الوضع المتميز الذي تنفرد به الدولة المتخلفة غنما يكمن في شكلها الخارجي في وجود انفصام بيت التحقق الناقص تاريخيا لعلاقات الإنتاج الرأسمالية وبين المفهوم العام للدولة البرجوازية .

2.II. آلية عمل الدولة وأدواتها

تقوم الدولة بمهمتها الشاملة وهي تعميم علاقات الإنتاج الرأسمالية في مواجهة المجتمع غير المتجانس بنيويا المحيط بها بطريقة منقطعة تأخذ شكل تدخلات دائمة، وهنا تجد الدولة نفسها في مواجهة عدد كبير من المتطلبات العملية المتناقضة التي يتطلب التغلب عليها جهازا فعالا بصورة خاصة، وهي من جهة أخرى تعيد إنتاج هذه التناقضات الاجتماعية بالذات في بنية وأسلوب عمل جهازها وهذا ما يزيد من تقييد قدرتها على العمل، هكذا ينمو مع متطلبات التدخل الكثيرة داخل الدولة ميل جهازها نحو التضخم، المركزية والاستقلال النسبي³.

فمدام جهاز الدولة يرتبط ببنية تحتية خارجية تقوم على رأسمالية متطورة وسيطرة للطبقة البرجوازية العالمية، فإنه سيصبح بالضرورة متضخما في مقابل البنية التحتية

وسائل سلطوية أخرى لتقوية هذه الوظائف مثل: القانون، الأيديولوجية والقمع (العنف)⁴.

1. القانون

يؤثر القانون العام بصفته وسيط لروابط اجتماعية تأثيرا فاعلا بقدر ما تكتسب العلاقات الاجتماعية شكل علاقات تبادل متكافئة، وهنا يصطدم القانون أيضا بإشكالية عدم التجانس البنوي يستحيل هنا في هذه الدول المتخلفة أن يوجد المواطن الحر والمساوي لغيره في الحقوق والواجبات وهذا هو المفروض هدف القانون، لان الحقوق العامة تبقى عندئذ دون معنى بدرجة كبيرة وبذلك يظهر شكل الدولة المنفرد هنا في تعبيره النمطي بالذات الذي هو القانون العام والمجرد كمبدأ فارغ وغير قابل للتحقيق، في وقت يفترض فيه - وهو الأصل في مواضع الأشياء - أن تكون الموضوعة القانونية على مستوى رفيع من الشفافية والوضوح بما لا يسمح بالالتفاف عليها عند التفسير والتنفيذ، وما وجود منظومات مختلفة ومتراكمة اليوم في هذه الدول إلا تعبيراً صارخاً ومطابقاً لعدم التجانس البنوي للعلاقات الاجتماعية. إن القانون العام يجب أن يكون مصدراً قابلاً للإنتاج حسب الحاجة لكن يبقى دوماً قانوناً على ورق يفقد قيمته كأداة من أدوات سلطة الدولة .

إن استخدام القانون كوسيلة تؤثر من خلالها الدولة على الجميع يكون إلا بصورة محدودة لذلك تلجأ بقوة إلى تلك الوسائل التي لا تؤثر تأثيراً مباشراً على الفعل للأفراد على صعيد الدورة الاقتصادية، سواء أكانت وسائل تركز تأثيرها على الوعي الموجه للأفعال (الأيديولوجية) أو تتجاوز ذلك إلى التدخل المباشر في عمل الأفراد (العنف).

2. الأيديولوجية

السؤال الذي يطرح نفسه هنا: أنه إذا كانت المصالح الاجتماعية نتيجة لعدم التجانس البنوي فكيف تستطيع الدولة في هذه الأقطار أن تظهر بمظهر المصلحة العامة وبعبارة أخرى يتعلق السؤال هنا بمسألة الوعي السياسي وبصورة أكثر تحديداً حول شرعية الأنظمة السياسية وقدرتها على ربط الولاء الجماهيري في ظل أوضاع كهذه؟

لا يمكن لنظام سياسي بهذه المحددات البنوية أن يكون قادراً على تلبية هذه المصالح بوجه عام نظراً لتباينها الشديد، فلا تكون في هذه الحالة شرعية تبني سياسة

معينة لهذه المجتمعات المفتقرة إلى التجانس البنوي شرعية عامة، بل تحل محلها شرعيات جزئي تحطم بعضها بصورة متبادلة وتتراكم فوق بعضها، كما تتمحور حول مجموعات اجتماعية مختلفة تفهمها كذلك بطرق مختلفة كشرعيات تتطابق مع مصالحها الفعلية، فتكون النتيجة وجود شرعية معيارية أو بعبارة أصح شرعية جزئية وهشة على الدوام.

إن عدم التجانس البنوي الذي يجعل شرعية النظام السياسي شرعية هشة يشترط في حد ذاته بأثر رجعي نشوء حاجة متعاطمة إلى الشرعية المادية، لأن كل تدبير من تدابير الدولة يجب أن يعلل تعليل خاصا ومنفردا من حيث محتواه، تتعزز أيضا حاجة الدولة المتزايدة إلى اكتساب الشرعية المادية من خلال التصعيد الذي تشهده وظيفتها المركزية ضمن النظام الاجتماعي في الوعي السياسي للأفراد، ويقود حضورها الكلي إلى انتظار شيء منها بل يحتاج تقاعسها عن القيام بأية أعمال إلى تبرير شرعي.

لعل هذه الأوضاع والظروف التي تقوض مجتمعة معا شرعية الأنظمة السياسية في هذه الدول لا تبقى للدولة من حل سوى أن تحمي نفسها من خلال أيديولوجيتها عندما تبرز مشكلة جديدة: تتجلى في أن الأسباب الاجتماعية التي تسبب النقص في الشرعية هي ذاتها التي تحول دون إقامة بديل أيديولوجي لها قادر على الحياة بشكل من الأشكال، وتصير بذلك الأنظمة الأيديولوجية المنطقية والمتماسكة مستحيلة بالنظر إلى تبعثر أساسها الاجتماعي.

بقدر ما يدور الأمر حول مسألة دعم الشرعية الهشة نصب أيديولوجيات الدولة هذه على الشعارات ذاتها وهي النمو والاندماج، أما حيث لا يوجد هناك نمو حقيقي - وهي الحالة السائدة دائما في هذه الأقطار - يجب إبراز وهم النمو في شكل خطط تنمية عندما تظهر مشروعات النمو الشامل كمشروعات فاشلة، كما يستعاض عن ضالة أهمية الدولة الوطنية على الصعيد العالمي كونها متخلفة بمراسيم كاذبة حول مكانتها العالمية بين الدول، لكن رغم ذلك تبقى مسألة الشرعية الصورية حتى بوجود أيديولوجيات قوية ترعاها وتعهدها الدولة مهددة بشكل مستمر بما يسمى "الوعي السياسي"، وهي المسألة التي تعالج بإحدى الأسلوبين التاليين:

■ إذا كان من المستحيل ربط الوعي السياسي ربطا وثيقا بهذه الأيديولوجيات التي

تنتجها الدولة، فإن ثمة إمكانية لتوجيهه نحو مشاريع بديلة كرسم صورة مفزعة للعدو الداخلي أو الخارجي أو فرض الإسهام في أنشطة بديلة مثل كرة القدم.

■ إلى جانب العنصر الأول أو بدلا منه يتم السير في طريق الحيلولة دون تشكل هذا الوعي بحرمان الأفراد من إمكانيات التوجه سواء تم ذلك في الشكل القديم للامية المخططة أو بشكلها المعاصر، بإتباع سياسة تجهيل الجيل عن طرق إفراغ المنظومة التعليمية والتربوية من أي مضمون لها أو في الشكل الحديث للرقابة.

3- القمع

وبالتالي فالمتتبع لمسار هذه الأحداث سيصطدم بصورة دائمة ومتكررة بالتناقضات الاجتماعية التي تزيد من عبئ المتطلبات الوظيفية الموجهة إلى الدولة الطرفية والتي تحرمها في نفس الوقت من وسائل السيطرة على هذه المتطلبات، كما تلقي على كاهلها مهمة صعبة هي الحيلولة دون انهيار سيرورة الإنتاج وخلق التماسك في مجتمع مفكك أصلا في شكل صراع دائم ومستديم بين الكتل السياسية بما يشكل تهديدا للنظام بأسره، تصبح الأداة الأخيرة لممارسة سلطة الدولة هي بصورة متزايدة الأداة الوحيدة لفك هذه العقدة المستعصية للحلقات السابقة من التناقضات.

ففيما تسعى الدولة إلى تغيير المقاييس المجتمعية للسلوك الاجتماعي وإلى تغيير أسباب الأزمات بقوة القانون كما تؤثر الأيديولوجية كأداة على هذه المقاييس، يعجز القمع عن القيام بأية محاولة جديدة لإزالة أسباب الصراعات ويقتصر تأثيره حصرا على نتائجها بإكراه القوى الاجتماعية على التصرف وكأنه لا توجد أزمة رغم أن أسبابها ما تزال قائمة، وهذا ما يجعل القمع كأداة تتفوق على أدوات العمل الأخرى.

3.II. الأشكال المؤسسية للدولة

فإذا كان هذا هو الوضع السائد في الدولة المتأخرة:

- فما هي الأشكال المؤسسية المطابقة لدولة تنفي في روابطها الملموسة مع المجتمع نفيا جزئيا مبدأ تكونها بما هي تعبر عن سلطة عامة مجردة وغير شخصية؟
- وضمن أية أشكال مؤسسية ستضمن التمهصل المتوازن لمصالح الطبقات المختلفة في ظل عدم التجانس البنيوي لهذه المصالح الاجتماعية، وكيف يمكن لهذه المصالح غير المتجانسة أن تتوازن في البرلمان في وقت يفترض فيه أنه لكي يحدث ذلك لابد

أن تتشابه المصالح، وأن تكون الأقسام المطلوبة ممثلة بدورها فيه من خلال قرارات الأغلبية لضمان استمرارها الوجودي؟

عندما نلقي نظرة على نظام الانتخابات والبرلمان في الدول المتأخرة نجده يميل إلى استبعاد أكبر أقسام الطبقات المسيطرة أهمية بدلا من أن يجعلها مركزية، وهذا ما يجعلها ترفض الديمقراطية البرجوازية البرلمانية وإن كانت تتظاهر بأنها تسعى لاعتناقها مجارة فقط للمناخ الدولي السائد في الوقت الحاضر لتنتهي أي محاولة جادة في سبيل تكريس الديمقراطية الحقة إلى النتيجة المتناقضة التالية: فمن يستطيع أن يتلقى أكثر الأصوات لا يستطيع أن يحكم ومن يستطيع أن يحكم لا يتلق أي صوت !!! وأين تتم تغطية هذا التناقض من خلال التزوير الانتخابي⁵.

إن الافتقار إلى الظروف البنوية الملائمة يتسبب في عجز البرلمان عن توطيد مكانته وفي منع فاعليته لأن دوره كمشرع يصبح مستحيلا، بأن يتم إفراغه من محتواه ليصبح شكلا فارغا ويدخل في السلطة التنفيذية بوصفه جهازا استشاريا إلى جانب غيره من الأجهزة لكن رغم ذلك على حد تعبير تيلمان إيفرز يبقون عليه ليضفي الشرعية على السلطة القائمة.

يجب مفصلتها في الدولة غير متطابقة أو لمستحيل تحولها إلى مصالح جماعية عبر فإنها تتجه نحو الدولة دون توسط وتأخذ جزئية حينئذ تكون الأحزاب السياسية بل رقة هي قنوات هذا المتمفصل، هذه الأشكال غرفة التجارة ونوادي البورصة والمؤسسات ى عندما يكون تجميع المصالح الاجتماعية نقد الحزب السياسي في شكله الديمقراطي في دول العالم الثالث كأشياء كثيرة في آن تركبات شعبية، تيارات انفصالية لكنها ليست ومتساويين، وإذا كانت هذه الأحزاب هي لطبيعي أن يكون توجهها الأساسي هو نحو نحو البرلمان، وهذا التوجه منذ البداية نحو

السلطة التنفيذية يلقي بظلاله على مسألة خطيرة جدا وهي مسألة الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية إذن في صنع السياسة؟

إن السياسيون والأحزاب السياسية يكونون مركزا تتجمع عنده مجموعة من العلاقات المعقدة، فمن ناحية يفترض أنهم يمثلون أولئك الذين يؤيدونهم، كما يفترض أنهم يحاولون تحقيق هذه المطالب من خلال مشاركتهم في الحكومة، لكن من ناحية أخرى يلعبون دورا رئيسيا في توجيه العلاقات العامة نحو خلق قبول عام للسياسات التي تطرحها الدولة.

وفقا لهذا المنطق المنفرد والتميز الذي تخلقه ظروف الدولة المتأخرة بنيويا تصبح الأحزاب من وجهة نظر الصفوات العسكرية والبيروقراطية ذات قيمة عالية، بل تصبح شريكا لهذه الصفوات في تنفيذ مهمتها وتكون بذلك طرفا ثالثا في تشكيل الصفوة، تنحصر مهمتها في هذه الحالة في صياغة إطار من الشرعية للنظام السياسي كما أنهم يمتصون مظاهر عدم الرضا والمعاناة الجماهيرية من خلال الممارسة الديمقراطية، ومع ذلك تبقى العلاقات بين الأحزاب والصفوات العسكرية والبيروقراطيات الحاكمة هي علاقة معقدة.

يتولد عن وضع كهذا تشغل فيه الأحزاب السياسية قوى اجتماعية ثانوية وجود نخبة سلطوية بيروقراطية جبارة على رأس جهاز الدولة، وتتألف هذه الأخيرة في كل مكان تقريبا من موظفين وزاريين رفيعي الدرجة، خبراء تخطيط وعسكر ومديرين اقتصاديين، وما دامت سائر قنوات التواصل مع المجتمع تلتقي في هذه البيروقراطية، فهذا يعني أن كل المصالح المتباينة والمتعارضة ستتناقش هنا تقايسا يؤدي إلى نشوء عمومية نسبية مجسدة في الوقت نفسه في السلطة التنفيذية المطلوبة، هذا ويعطيها قوامها غير المتشكل استقلالية تجاه المصالح الجزئية المختلفة بما يكسبها في النهاية مرونة أكبر في تلقي المتطلبات الأكثر تمايزا وتنفيذ الوظائف الأكثر تنوعا.

من هنا نستنتج أن هذا الخليط البيروقراطي الذي يقف على رأس الدولة هو الجزء المركزي في الأشكال المؤسسية للدولة الراهنة في العالم الثالث، عندئذ تصير مشكلة هذه المؤسسة السياسية هي مشكلة الكيفية التي ستخفي بها هذه البيروقراطية المفتقرة إلى شكل مؤسسي أو الكيفية التي ستكتسب بها من الناحية المؤسسية طابعا شرعيا، في هذه الحالة تكون الديمقراطية الشكلية حلا من الحلول تختفي وراءه النخبة السلطوية

البيروقراطية، وهي في الوقت نفسه (أي الديمقراطية) تبقى مجرد بنية جزئية بقدر ما تعجز عن دمج الطبقات المضطهدة دمجا فعالا في النظام القائم، وعن مفصلة سائر أقسام الطبقة السائدة بما في ذلك الطبقات الخارجية السائدة فيه .

ومن الطبيعي جدا بعد كل ما قيل أن تفشل التنمية العربية كغيرها من دول العالم الثالث في الماضي والحاضر هذا إذا لم نقل في المستقبل، وبالتالي يصعب علميا وعمليا حتى الحديث عن مشروع تنموي وطني حقيقي مادامت الدولة الحاضرة هناك منقوصة لحزمة واسعة من المقومات، التي تتصل بحركة المجتمع المدني، الأحزاب السياسية، البرلمان وإن كانت حاضرة فقط شكليا، فكلما تعمق اتجاه الدولة السلطة كلنا تعمق وتوطن الفساد بل وتنامت معه ثقافة تقبل الفساد⁶، وإذا كانت ظاهرة الرشوة وفساد البيروقراطية الحكومية يزداد انتشارا اليوم في جميع دول العالم حتى الدول المتطورة، فإنها تصبح في كثير من الدول المتخلفة (العربية) سلوكا عاما بل يشيع في ظل القانون حتى يصبح القاعدة ويصبح السلوك المخالف لذلك شواذا دون أن يتحرك ساكنا لدى الدولة ولدى المجتمع، ولعل الأخطر من ذلك كله أن انتشار مظاهر السلبية المطلقة في صفوف الأفراد وشعور المواطن المستمر بالاغتراب عن مجتمعه ووطنه(أزمة الهوية الوطنية)، يعد أخطر بكثير من أي انخفاض في معدل النمو، وأي إخفاق في تخطيط التنمية مهما بلغ من الخطورة، مثل هذا الوضع يجعل الدولة كمفهوم ودراسة محصورة في دائرة السلطة مما يسهل عليها الاستيلاء على الجزء الأعظم من الفائض الاقتصادي من خلال عملية إعادة توزيعه.

وفي ظل كل ما قيل ألا يبدو طرح هذا السؤال وجيها: ما هو المؤشر الذي سمح لنا بتوصيف الدولة الحاضرة هنا بأنها متأخرة (متخلفة)، أو بعبارة أخرى: ما هو مؤشر التخلف والتقدم المعتمد في هذه الدراسة؟إنه ببساطة الريع المركزي كمؤشر نوعي عالي الدلالة تجاه تطور مجتمع ما نحو التقدم والارتقاء أو نحو التخلف والانحطاط.

III. الريع المركزي

لقد كان الريع محلا لنقاش دام قرنين من تاريخ الاقتصاد السياسي، هما قرني ميلاد العلم، بل إن النقاش قد استمر في مرحلة تالية، مرحلة تطور علم الاقتصاد السياسي

وحتى يومنا هذا، ورغم استمرار النقاش حول الربيع لم تكن النظرة له واحدة كما سنرى الآن⁷.

■ ففي فترة التحول الرأسمالي من خلال تراكم الرأسمال التجاري وتشكل الدول المركزية وقيامها بدور محوري في خلق السوق المحلية، واحتياج هذه الأخيرة لإيرادات مصدرها الضرائب وخاصة تلك التي تفرض على النشاط الزراعي والذي كان لا يزال النشاط الغالب، تصور الرواد الإنجليز للمدرسة التقليدية الربيع في علاقته بالضريبة مع إرهابات الربيع الفرقي عند وليام بيتي.

فالربيع عند وليام بيتي هو الجزء من الناتج الذي يحصل عليه مالك الأرض، والذي يكون مساويا للفائض المتحقق في الإنتاج الزراعي ومتضمنا الربح، الذي يفترض أنه سيحصل عليه الرأسمالي والذي لم يتميز بعد، في هذه الحالة فإن الناتج الزراعي (الصافي) يتوزع بين ما يحصل عليه العمال (الأجور) وبين ما يحصل عليه مالك الأرض (الربيع)، وربما تجد هذه المسألة تفسيرها في أن سكان الريف كانوا يشكلون الأغلبية الساحقة في المجتمع، وحيث ملكية الأرض تظهر كشرط أساسي للإنتاج، هذا وقد أشار وليام بيتي إلى فكرة الربيع الفرقي، هذا الربيع الذي يدين بوجوده إلى عاملين :

➤ اختلاف في خصوبة الأرض.

➤ اختلاف في الموقع المكاني (البعد أو القرب من السوق).

أما إذا انتقلنا إلى محطة تاريخية أخرى وتحديدنا هنا المجتمع الفرنسي في القرن 18 م، أين برزت أطروحات على مستوى فلسفة الحياة الاقتصادية سمحت ب بروز أصوات مؤسسي الاقتصاد السياسي، تنادي بإعادة الاعتبار للزراعة باعتبارها المصدر الوحيد للفائض الإنتاجي، في ظل هذا الواقع تصور الفيزيوقراط الرواد الفرنسيين للمدرسة التقليدية الربيع في علاقته بالطبيعة أو بالعمل الوحيد في نظرهم، الذي تجعله الطبيعة منتجا وهو العمل الزراعي.

يتمثل الربيع في كل الناتج الصافي الذي تنتجه الطبقة المنتجة (أي طبقة الرأسماليين)، الذين يستأجرون الأرض من الملاك وما تستخدمه الطبقة المنتجة من قوة عاملة، يكون هذا الناتج الصافي مساويا لإجمالي ما ينتج في الزراعة، مخصوما منه ما أستهلك من وسائل إنتاج معمرة وما أستخدم من مدخلات جارية وما هو لازم

لاستهلاك الطبقة المنتجة، هذا الناتج الذي تأخذه الطبقة المالكة في صورة نقدية كريع للأرض وهي تحصل عليه بفضل ملكيتها للأرض.

يفهم من ذلك أن ريع الأرض الذي تحصل عليه هذه الطبقة، يعد في نظر الطبيعيين حقا طبيعيا يستجيب لمنطق الحقوق الاجتماعية للملكية بالرغم من أنهم أقروا في موضع آخر (جدول كيناي)، كيف أن المشاركين في الفعالية الاقتصادية يحصلون على حاجتهم الأساسية للعيش والاستمرار في العمل باستثناء ملاك الأراضي، الذين يحصلون على عائد هو ريع الأرض من دون تقديم منتج صاف، هذا ويمثل الريع العقاري المصدر النهائي لضريبة وحيدة يوصي بها الطبيعيون بفرضها لتكون المصدر الأساسي لإيرادات الدولة.

■ أما سميث فيبدأ تحليله للريع بالقول المعروف عنه "إنه عندما يكون قد تم استغلال الأراضي جميعها في دولة ما، يطلب ملاك الأراضي ريعا حتى بالنسبة لما تغله من ناتج طبيعي، ومن ثم يتعين على مستغل الأرض أن يدفع لمالكها مقابل السماح بالعمل فيها والانتفاع بها وحتى ثمار التربة، وذلك بأن يعطي للمالك جزءا مما جمعه من هذه الثروة أو نتيجة عن العمل وهذا هو الريع"، والذي يتغير تبعا لخصوبة الأرض وموقعها المكاني، ولقد قام سميث بتحليله للريع انطلاقا من موقفين متناقضين:

1- يرى الموقف الأول أن الريع يدخل في تكوين ثمن السلعة مثل باقي عناصر الإنتاج التي وظفت في إنتاج تلك السلعة، حيث أوضح سميث أن الريع يترتب على انتشار الملكية الخاصة للأرض حيث لم يكن له وجود في المجتمعات البدائية، ويتوجب على العامل الزراعي عندئذ أن يتنازل عن جزء منه لصاحب الأرض، هذا الجزء يمثل ريع الأرض الذي يدخل في ثمن معظم السلع.

2- أما الموقف الثاني فهو يتعارض صراحة مع الموقف السابق، حيث تتطوي الفكرة هنا على أن الريع ليس من محددات الثمن بل هو نتيجة له، لذلك يرى أن الثمن يجب أن يغطي على الأقل كل من الأجور والأرباح حتى يمكن توريد السلعة إلى السوق، وإذا تجاوز الثمن مصاريف الإنتاج من أجور وأرباح عندئذ فقط يتجلى الريع.

إن آدم سميث بالرغم من اعترافه صراحة أن ملاك الأراضي يحصلون على ريع دون ان يبذلوا أي جهد يذكر لمجرد كونهم يملكون قطعة أرض، إلا انه بالمقابل بدا متناقضا تجاه الريع ولم تتبلور أفكاره جيدا في هذا الصدد.

■ يعاود ريكاردو ابتداء مما كتبه آدم سميث مناقشة موضوع الريع في الثلث الأول من القرن 19م، وليس من المستغرب أن يكون للريع أهمية خاصة في تلك الفترة، حيث أدت ندرة الطعام إلى ارتفاع أثمان المواد الغذائية ارتفاعا كبيرا وزيادة الريع زيادة كبيرة تبعا لذلك، حتى أنه ساد شعور بأن ملاك الأراضي يربحون على حساب تعاسة بقية المجتمع.

يتصور ريكاردو الريع في علاقته بخصوبة الأرض، ولكنه يعرض له في إطار العلاقة بين ملاك الأراضي والطبقتين الرأسمالية والعاملة أثناء عملية تراكم رأسمال، للتعرف إلى أثر وجود الملكية العقارية بما تحصل عليه من ريع على حساب النصيب النسبي للربح، ويمكن تلخيص أهم ما جاء في نظريته حول الريع في النقطتين التاليتين:

1- يرى ريكاردو أن السكان يتزايدون بنسبة أكبر من نسبة تزايد المواد الغذائية، فمع تزايد الطلب يؤدي ذلك إلى توسع عملية زراعة الأراضي حتى تشمل الأراضي الأقل جودة، فملاك الأراضي الجديدة في هذه الحالة يستفيدون من ريع أعلى نتيجة لارتفاع ثمن المنتجات الزراعية في الأراضي الحدية وانخفاض تكاليف الإنتاج في أرضهم عن الأرض الحدية والعكس صحيح، فالريع عند ريكاردو هو فائض لا يدخل في نفقات الإنتاج.

2- إن الزيادة في الطلب على المنتجات الزراعية بفعل التزايد السكاني لا يؤدي بالضرورة إلى التحول إلى الأراضي الرديئة، فقد يلجأ الأفراد إلى تكثيف زراعة الأراضي الجيدة، الذي سيفضي إلى نقص مضطرد في إنتاجية كل من رأسمال والعمل المستخدمة على نفس قطعة الأرض بفعل قانون تناقص الغلة، فالريع في هذه الحالة وصولا إلى الحد الكثافة هو الفارق بين قيمة ناتج وحدات رأسمال والعمل المستخدمة قبل الوحدة ما قبل الأخيرة والأخيرة.

ولما كان ريكاردو يؤمن بأن الأجور الحقيقية تثبت دائما عند مستوى الكفاف، وأن الأرباح تتناقص على مر الزمن لأن معدل الربح يطرد في النقصان وأن الربح يطرد في الزيادة.

■ أما بالنسبة إلى ماركس فالربح يمثل جزء من فائض القيمة المنتج في الزراعة، التي تسود أو تسيطر عليها علاقات الإنتاج الرأسمالية ويحصل عليه مالك الأرض لما له من احتكار ملكية، وهو احتكار يمكنهم من رفع الربح كلما زاد فائض القيمة المنتج في الزراعة، وهذا ما يعني تناقص الجزء النسبي من فائض القيمة الذي يبقى للمزارع الرأسمالي في صورة ربح، من هنا كان التناقض بين طبقة ملاك الأراضي والطبقة الرأسمالية، يزيد على ذلك أن الربح يمثل شيء فوق متوسط معدل فائض القيمة بين فروع الإنتاج المختلفة، التي تستخدم كميات متساوية من رأسمال والعمل، حيث تسمح المنافسة بانتقال رأسمال من الفروع ذات المعدل المنخفض إلى الفروع ذات المعدل المرتفع حتى يتم التساوي، فالملكية الخاصة للأرض الموجودة بكميات محدودة طبيعيا تحول دون التدفق الحر للرأسمال في الزراعة، كما تحول دون الانتقال الحر لفائض القيمة من الزراعة إلى الأنشطة الأخرى، ينتج عن ذلك أن معدل فائض القيمة المنتج في الزراعة يفوق معدلات فائض القيمة المنتجة في الفروع الأخرى.

يفترض أن هذا الربح يحصل عليه مالك كل أرض بصرف النظر عن درجة خصوبتها أو بعدها أو قربها من السوق، ومالك أسوأ أنواع الأراضي لا يحصل إلا على هذا الربح، أما مالك الأراضي الأكثر خصوبة فهو يحصل على ربح إضافي يسمى بالربح الفرقى، وينتج عن احتكار استعمال أرض تفوق أراضي أخرى في الخصوبة أو في قربها من السوق.

وبالرغم من اختلاف وجهات النظر السابقة حول الربح إلا أن التيارات الاقتصادية الليبرالية والراдикаلية، تكون قد أجمعت على انتقاد ظاهرة الربح والدور الاجتماعي والاقتصادي لأصحاب الربح، باعتبارهم عناصر غير إنتاجية بل وربما غير إنتاجية لمشاركتها في ثمار الناتج دون أن يكون لها دور مقبول في تحقيق هذا الناتج.

■ ومع تبلور الفكر البرجوازي الذي أدان الربح والطبقة الربعية فجأة تغير موقفه كلية من هذه الطبقة، متمثلا هذه المرة في فكر المدرسة الحدية النيو كلاسيكية، التي ظهرت في الثلث الأخير من القرن 19م، والتي حاولت التوصل إلى بديل عن النظرية

الريكاردية قصد استخدامها في الصراع السياسي، الذي دار في مواجهة الطبقة العمالية التي تطور تنظيمها النقابي والسياسي كثيرا مستندة في ذلك على ما جاءت به النظرية الماركسية ونظرية القيمة عمل.

تقوم نظرة الحديين للعلاقات الاقتصادية على أنها ليست من قبيل العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وإنما هي من قبيل العلاقة بين الفرد والأشياء النادرة أي السلع، واستنادا إلى فكرتي الإنتاج والتوازن يحاول الاقتصاد الحدي تحديد أثمان السلع وخدمات عناصر الإنتاج التي تتوافق مع هذا الوضع، من هنا تستعرض العلاقات في إطار توزيع الدخل في شكل أرض (ريع)، رأسمال (فائدة)، عمل (أجور) وتنظيم (ربح) وبالتالي توجد للدخل المختلفة مصادر مختلفة: الربح مصدره الأرض، الفائدة مصدرها رأسمال، الأجر (العمل) والربح (التنظيم)، فإذا غابت هذه الروابط فلا يمكن أن يكونوا متناقضين، وإذا ما تعاونوا على ذلك في الإنتاج نكون بصدد تعاون يقوم على التجانس والانسجام .

فالريع بالنسبة للحديين هو ما يدفع لعنصر إنتاج الأرض ذي العرض المنعدم، من هنا يكف الربح في نظرهم على أن يكون ظاهرة تنتمي إلى المجال الزراعي فقط، ويصبح الربح العقاري مجرد مثال يوضح إلى جانب غيره من الأمثلة وجود أنواع من الربح الاقتصادي تدفع لكل عناصر الإنتاج إذا كان عرضها عديم المرونة.

والمنتبع لأفكار هذه المدرسة يستطيع أن يقول منذ الوهلة الأولى أن قضية الربح الاقتصادي لم تكن تشغل بال الاقتصاديين الحديين، بينما تكمن الحقيقة انه في مثل هذا الوضع يصبح من المستحيل بالنسبة لمفكري هذه المدرسة إثارة مسألة إدانة الملكية الخاصة للأرض ومن ثم الربح، لأن ذلك يعني تعريض كل من الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج (الأرض وغير الأرض) للخطر.

وأيا تكن نظرة النيوكلاسيك التبريرية في هذا الشأن، فإن ذلك لا يخفي أن الباحثين الاجتماعيين ومنهم الاقتصاديين ما زالوا متناثرين بالنظرة القديمة للريع، باعتبارها من الدخول غير المبررة وغير المرتبطة بدورة الإنتاج خاصة في ظل العودة إلى مناقشة الربح في العقدين الأخيرين .

ونظرا لعدم شمول علاقة الربح بالمفهوم الكلاسيكي السابق لجميع الظواهر العامة التي تحدد العلاقة الأساسية في مجتمع ذي اقتصاد متخلف، وذلك لوجود أنماط عديدة

من الإنتاج والعلاقات المتباينة واختلاطها من جهة، والدور الخاص الذي تلعبه الدولة في هذه الأقطار من جهة أخرى. وبالتالي أضيفت هنا صفة المركزية إلى الربيع للتعبير عن الدور الذي تلعبه الدولة وجهاز الإدارة الحكومية، وبصفة عامة العلاقات السياسية في الحياة الاقتصادية وفي طبع الربيع كعلاقة أساسية لهذا المجتمع بطابع خاص مميز.

وفقا لهذا المنطق فإن الربيع المركزي كمقولة اقتصادية يشتمل على العناصر التالية المميزة له عن الربيع التقليدي⁸:

1. الربيع الخارجية

إن الدولة كجهاز اجتماعي تلعب دورا مهما خاصة في الدول العربية وواسعا في الحياة الاقتصادية شأنها في ذلك شأن باقي دول العالم الثالث، وهذا ما يتطلب منها السعي المستمر لتعظيم مواردها وتوسيع قدراتها، حيث تقوم بتعبئة جميع إمكاناتها المحلية والخارجية في سبيل ذلك، من هنا نجد أن طابع المداخل الحكومية وطريقة تحصيلها ينعكسان بالضرورة وبصفة مباشرة على طبيعة النظام السياسي وعلى المضمون الاجتماعي للدولة ووظائفها الاقتصادية.

وضمن هذا الإطار تقاس ظاهرة الربيعية الخارجية اعتمادا على المؤشرات الكمية التالية:

➤ حجم الهبات الممنوحة للدولة ونسبتها إلى مجموع المداخل الحكومية، باعتبارها تصرف لدور سياسي أو لموقع استراتيجي تتميز به الدولة تجاه العالم الخارجي.

➤ أو تقاس بنسبة أو حجم الدخل الذي تحصل عليه دولة ما من مواردها الطبيعية لا كحاصل نشاط إنتاجي في الغالب، وإنما نتيجة عوامل خارجية متعلقة بعمل قانون القيمة في السوق العالمي.

وبالتالي فحجم ونسبة الدخل الحكومي من هذه المصادر إلى مجموع مداخل الدولة تفيدنا في تحديد درجة ريعية الدولة المدروسة، أي درجة اعتمادها على مزايا طبيعية أو اقتصادية أو سياسية مقارنة بدرجة اعتمادها على مقدراتها الإنتاجية وفعاليتها الاقتصادية الداخلية (علاقة عكسية بين درجة الربيعية ومستوى التقدم)، هذا ويفيدنا المؤشر السابق إلى جانب كل ذلك في تفسير العلاقة المعكوسة الموجودة بين الاقتصاد

والسياسة أحيانا كما يفيدنا في تفسير طابع المحافظة الذي تتميز به عناصر البنية الفوقية.

2. الربوع الداخلية

إن مؤشر الربوعية وفقا للمفهوم الربيع المركزي لا يقتصر على الطابع الخاص الذي يميز نوعا من المداخل الحكومية الخارجية ليطبع الدولة والنظام السياسي بطابع ربوعي، وإنما يتوغل إلى أبعد من ذلك إلى البنى الاجتماعية والطبقات المختلفة إلى الأفراد ليطبع المجتمع بكامله بطابع ربوعي أيضا، سواء في طريقة أو مصادر حصول قسم هائل من أفرادها على الدخل أو في نسبة الدخل ذي الصفة الربعية وحجمه بالمقارنة بجملة الدخل، الذي يتحصل عليه الأفراد أو الفئات الاجتماعية المختلفة وأخيرا في طريقة تخصيص أو إنفاق هذه المداخل .

ففي الاقتصاد المتخلف أين تتداخل منظومات علاقات إنتاجية مختلفة تعكس درجات متفاوتة في التخلف والتقدم بدءا من العلاقات المشاعية حتى الإقطاعية والرأسمالية الخاصة والحكومية، تظهر الحسابات الاقتصادية أن قسما هاما من المنتج الاجتماعي الفائض يتخذ شكل الربح الرأسمالي، لكن إذا ما حاولنا دراسة طريقة تحصيله نجدها في القسم الأعظم منه لا تختلف كثيرا عن الربيع.

من هنا نستطيع القول أن الربوع الداخلية تتحدد بفعل منظومة العلاقات الإنتاجية الاجتماعية السائدة، التي يهيمن عليها الطابع الربوعي سواء فيما تحصل عليه الفئات والأفراد الذين لا يعيشون على إنتاج عملهم.

إن الربيع المركزي كمقولة اقتصادية يشتمل على جميع المداخل الطفيلية غير الإنتاجية غير الناجمة عن النشاط الإنتاجي، سواء كان نشاط عمل منتج أو نشاط رأسمالي إنتاجي، وهي المداخل التي نرصدها كالتالي⁹:

• القسم الأعظم من مداخل الدول المتأتية بشكل أساسي من تصديرها لسلع لا تتحدد أسعارها بفعل لقانون القيمة المحلي (الذي يقتضي أن يتحدد السعر تبعا لمقدار العمل الضروري اجتماعيا المستخدم في إنتاجها)، وإنما تتحدد بفعل قانون القيمة العالمي والفرق بين المستويين المحلي والعالمي يشكل ريعا.

• القروض والهبات والمساعدات التي تحصل عليها بعض الدول الفقيرة من الدول الغنية لمواجهة الخلل والمشكلات القائمة في الاقتصاد المعني، لكنها كما تستخدم في

الواقع لا تؤدي إلى تثبيت الاختلالات في الاقتصاد، إذ أن الاقتصاد الذي تديره الطبقات المستفيدة يعتاد على هذه المصادر، التي تصبح أساسية بالنسبة له وبالتالي تكريس التخلف وتحويل الدولة والمجتمع إلى تابع فضلا عن تخلف هذه الأخيرة في مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

• القسم الأعظم من أرباح المقاولات، التي ينفذها الرأسمال المحلي مع الأجنبي، والتي لا تعقد وفقا لقوانين السوق والمنافسة، وإنما على أساس التواطؤ الرضائي مع الجهاز الإداري السياسي، وبالتالي لا يمكن اعتبار أرباحها أرباحا بقدر ما هي ريع مشتركة بين الرأسمال الأجنبي مع أجهزة الدولة الشريكة له .

• كما يشمل الربح المركزي القسم الأعظم من أرباح التجارة الخارجية التي يقوم بها الرأسمال الخاص، والسبب في ذلك هنا إنما يكمن في طابعها غير الرأسمالي، حيث يحل الاحتكار الإداري القانوني محل المنافسة وآليات السوق، أين تتقاسم عناصر الإدارة الحكومية التي تعطي التاجر كل الحق في الحصول على مداخيل لا تتحدد بأية معدلات ربحية متعارف عليها، وتتقاسم عناصر الإدارة الحكومية هذه المكاسب الريعية مع الطبقة المهيمنة على التجارة مقابل خدماتها لها.

• تنطبق أيضا صفة الربح المركزي على المداخيل التضخمية، المتحصلة للرأسماليين والوسطاء وغيرهم من المتعاملين بالمضاربة سواء في القطاعات العقارية أو النقدية- المالية كالذهب والعملات الأجنبية والأسهم وغيرها من أشكال الثروة غير المنتجة . فإذا كان المجتمع الرأسمالي قد حقق تقدمه بفعل حلول رأسمال محل المال والربح، فإن الدول المتخلفة على اختلافها لا زالت تتصف بصفة الريعية.

إن الأشكال الموصوفة سابقا للربح المركزي موجودة بهذا القدر أو ذاك، لكنها موجودة في المجتمعات المتقدمة كمخلفات موروثية (ظواهر شاذة) كما أنها تتعرض لضغوط شديدة من منظومة القوى والعلاقات الاقتصادية المناقضة لها حتى تحصرها في أضيق الحدود، أما في المجتمعات المتخلفة فهي تتصف بالانتشار والهيمنة حتى تكاد تهيمن على أية أشكال مناقضة لها، ولأنها تبلغ هذه الدرجة من الانتشار والهيمنة فهي لا تبقى مجرد ظواهر اقتصادية فقط، وإنما تولد ظروفًا ملائمة لها في البنى السياسية والاجتماعية والأخلاقية.

IV. إشكالية الموارد الطبيعية والتنمية

إننا لا نقصد من إدانة الريع المركزي واعتباره المؤشر النوعي للتخلف الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، أن الدول العربية يجب أن تزهد في مواردها الطبيعية والحديث هنا هو عن البترول تحديداً، كما أننا لا نحاول الوصول إلى مناقشات من نوع: هل كانت هذه الموارد نعمة أم نقمة على الدول العربية؟ أو ما يطلق عليه البعض " لعنة الموارد" ¹⁰، لأن ذلك سيعني مبدئياً الدوران في حلقة مفرغة ومن ثم السقوط في فخ مطبات علمية نحن في غنى عنها .

إن دور الموارد الطبيعية بصفة عامة أساسي في التسريع من وتيرة إنجاز مهمات المشروع الوطني للتنمية، بالمقابل نجد أن فشل الدول التي تملك الموارد من نوع البترول يكون قد أكد، أن الحضور الضعيف لقاعدة الموارد يمكن أن يعطل أو يحرف الكثير من مفردات الإنجاز للمشروع الوطني للتنمية، إلا ما ينبغي التأشير عليه هنا من وجهة نظر علمية صحيحة، أن المشكلة لا تكمن في هذه الموارد وإنما في طبيعة النظام الذي يتصرف في الموارد النفطية والمداخل الريعية، فإذا كان النظام القائم يوظف هذه الموارد توظيفاً اقتصادياً إنتاجياً فإن الآثار الإيجابية للريع على الاقتصاد والمجتمع تبرز للعيان كمعجل في دفع حركة التنمية والعكس صحيح.

أما أوجه استخدام وإففاق الريع المركزي فتتوقف على علاقة السلطات الحاكمة بالفئات الريعية الطفيلية في الداخل، فإما أن توظف هذه السلطات الريع الحكومي في دعم وتوسيع شبكة الأنواع المختلفة من الريوع الداخلية والمصالح المولدة لها والمتولدة منها، وإما أن توظفه في تطوير وظائف الدولة الاقتصادية وتوسيع مجال التوظيف والاستخدام الإنتاجي المستمر على النطاق الاجتماعي وذلك حتى زوال أسباب ومصادر تشكل الريوع بشكل نهائي، ومتى تحقق ذلك لدولة أو مجتمع معين دل ذلك على:

- أن هذه الدولة تعتمد بدرجة كبيرة على إمكانياتها وقدراتها الذاتية، وأن المجتمع والفرد في هذه الدولة يعتمد أكثر على العمل والجهد وبالتالي فهو أكثر مقدرة على مواجهة متطلبات الحياة ومخاطرها.
- توفر شروط أفضل لتفتح وعي الإنسان وطاقاته الإيجابية الخلاقة والمبدعة بفضل العمل والتعاون والحرية، حرية الفرد والمجتمع الحقيقية لا الصورية.

■ توفر شروط أفضل لممارسة الحرية والديمقراطية والمشاركة من قبل أفراد المجتمع.

وإجابة ذلك أيضا وبطريق أخرى نجدها في القرآن الكريم في قوله عز وجل " الله خلق السموات والأرض، وأنزل من الماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم، وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره، وسخر لكم الأنهار، وسخر لكم الشمس والقمر دائبين، وسخر لكم الليل والنهار وآتاكم من كل ما سألتموه، وأن تعدوا نعمة الله لا تحصوها، إن الإنسان لظلوم كفار."

فالآية الكريمة استعرضت بذلك مصادر الثروة التي أنعم بها الله تعالى على الإنسان، فالمولى عز وجل لم يخلق أي شيء في هذا الكون عبثا، فالمشكلة الواقعية التي تعاني منها المجتمعات المتخلفة التي تملك هذه الموارد، إنما تكمن في الإنسان الذي استخلفه الله في هذه الأرض، في كفرانه بالنعمة بعدم استغلالها استغلالا منتجا، فالخراب على حد تعبير العلامة ابن خلدون هو خراب إنساني بالدرجة الأولى كما أن الخصب هو خصب إنساني أيضا.

فالثروة ليست الهدف الأصل الذي تضعه السماء للإنسان على وجه الأرض، وإنما هي وسيلة يؤدي بها الإنسان دور الخلافة، ويستخدمها في سبيل تنمية جميع الطاقات البشرية والتنامي بإنسانيته في مجالاتها المعنوية، فتنمية الثروة والإنتاج لتحقيق الهدف الأساسي من خلافة الإنسان في الأرض هي نعم العون على الآخرة، ويقول المولى عز وجل " ثم جعلناكم خلائف في الأرض من بعدهم لننظر كيف تعملون". فالإسلام يريد من الإنسان أن ينمي الثروة للسيطرة عليها، وينتفع بها في تنمية وجوده ككل، لا لتسيطر عليه هذه الثروة، وتستلم منه زمام الأمور، وتمحو من أمامه الأهداف الكبرى التي وجد من أجلها¹¹.

الخاتمة

في ظل كل ما قيل حتى الآن، يمكننا تثبيت الملاحظات التالية:

1- إن العمل، التعاون والنظام السياسي هي الركائز الثلاث التي يقوم عليها النظام الاجتماعي، فبمقدار ما يرتقي العمل والتعاون المنتج بقدر ما تتشكل الضغوط والمحددات لتطوير الشكل السياسي تقدما، بالمقابل فقد يقيد هذا الأخير - كإطار

يتصف بالمحافظة النسبية- تطور الطاقة المجتمعية بطرق مختلفة لصالح التقدم أو الركود.

2- إن الدولة في العالم الثالث وتحديدًا العربية منها قد نشأت في ظروف تاريخية معينة تحيد في جوانب جوهرية عن ظروف تكونها في الدول البرجوازية المتطورة، وتتعرض هذه الصورة المشوهة في آليات عمل الدولة كما في أشكالها المؤسسية .

3- إن الريع المركزي كمؤشر نوعي مركب يستطيع أن يحدد ويقيس أكبر من أي مؤشر آخر المستويات التي تكون عليها والكيفيات التي تتطور وفقها هذه الركائز: العمل، التعاون والنظام السياسي.

4- إن فشل التنمية في الدول التي تتوفر على قاعدة مهمة من موارد طبيعية إنما يرتبط بشكل وثيق بطبيعة النظام الذي يتصرف في هذه الموارد والمداخل الريفية، فإذا كان النظام القائم يوظف هذه الموارد اقتصاديًا إنتاجيًا، فإن الآثار الإيجابية للريع على الاقتصاد والمجتمع ستبرز للعيان والعكس صحيح. وعليه فإنه:

1. يصعب الحديث عن مشروع وطني تنموي حقيقي إلا في ظل وجود دولة المواطنة، دولة تتوفر فيها جميع المقومات المتصلة بحركة المجتمع المدني، الأحزاب السياسية، البرلمان... الخ.

2. إن دور الموارد الطبيعية أساسي في التسريع من إنجاز مهمات التنمية الوطنية، لكن رغم ذلك يبقى دورها محدود بطبيعة وشكل ومضمون الدولة التي يؤسس عليها المشروع الوطني للتنمية.

3. إن التحولات الاجتماعية الجذرية تتطلب إرادة مجتمعية ووعيا عاما بمستوياته المختلفة باتجاه تعميق مناقشة ذلك فكريا ونظريا وميدانيا، ومتى تحقق هذا الوعي أمكن صياغة مشروع وطني يسمح بتحقيق نجاحات واسعة على صعيد الإنسان.

4. عدم ملائمة التعليم الموجود اليوم بمختلف صياغاته لنهضة تنموية بعيدة عن التبعية الاقتصادية فيه مقومات الاستمرارية وخصائص التطور والإبداع، ومن ثم الحرص على إيجاد العلم * الصحيح الذي يخلق النفس الإنمائية اللازمة لكل عمل بناء وتقدمي.

الهوامش

- 1- عبد المجيد مزيان، *النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي*، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص ص 81-134 و 282-304 و 323-344.
- 2- لمزيد من المعلومات أنظر: تيلمان إيفرز، ترجمة ميشيل كيلو، *السلطة البرجوازية في العالم الثالث*، دمشق، 1987، ص ص 46-60 و 74-95.
- 3- المرجع السابق، ص 168-175 وأنظر كذلك: أحمد زايد، *الدولة بين نظريات التحديث والتنمية*، نهضة مصر للطباعة والنشر، مصر، ص 120-122.
- 4- تيلمان إيفرز، مرجع سبق ذكره، ص 144-168 وأنظر كذلك: أحمد زايد، مرجع سبق ذكره، ص ص 168-175.
- 5- تيلمان إيفرز، مرجع سبق ذكره، ص 181-195 وأحمد زايد، مرجع سبق ذكره، ص 141-156، و أنظر أيضا:
- عما الشيخ داود، " الشفافية ومراقبة الفساد"، ورقة قدمت في الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية تحت عنوان، " ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، بيروت (لبنان)، 2004، ص ص 141-161.
- مصطفى كامل السيد، "العوامل والآثار السياسية"، ورقة قدمت في الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية تحت عنوان، " ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، بيروت (لبنان)، ص ص 278-280.
- 6- عبد الأمير السعد، " مأزق التعدي/ وقضايا المشروع الوطني للتنمية"، ورقة لم تنشر بعد.
- 7- أنظر: محمد دويدار، *الاتجاه الريعي للاقتصاد المصري (1950-1980)*، منشأة المعارف بالإسكندرية، عدم وجود سنة النشر، ص 1-19، - جورج تايهانز، ترجمة صقر محمد الصقر، *تاريخ النظرية الاقتصادية: الإسهامات الكلاسيكية*، المكتبة الأكاديمية، 1997، ص ص 101-120.
- Gilles Postel- Vinay, *La rente foncière dans le capitalisme agricole*, Paris, Edition François M. Maspero, 1974, pp. 15- 72.
- Ricardo, *Des principes de l'économie politique et de l'impôt*, pp. 53- 95, 289- 298 et 353- 375.
- Christian Bidard et Edith Klimovsky, *Capital, salaire et crises: une approche classique*, Paris, Edition Dunod, 2006, pp. 138- 151.
- 8- عارف دليلا، *بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف والتقدم والنظام الاقتصادي العالمي*، دار الطليعة للطباعة والنشر، ص ص 119-128.
- 9- المرجع السابق، ص ص 128-131.

10-أنظر المراجع التالية:

- Michael L. Ross, « Does Oil Hinder Democracy? », *World Politics*, 53 (April 2001), p. 325- 361, date de consultation: 15- 08- 2010.
 - Ben Jamin Smith,” Oil Wealth and Regime Survival in the Developing World(1960- 1990) “, *American Journal of Political Science*, Vol. 48, No. 2, April 2004, p. 232- 364, date de consultation: 15- 08- 2010.
 - Nathan Jenson and Leonard Wantcgekon, “Ressource Wealth and Political Regime in Africa”, *Comparative Political Studie*, voir le site: <http://cps.sagepub.com>.
- والمقصود هنا العلم الذي يحفز الطالب على التفكير والتأمل، وفي هذه الزاوية يحكى أنه في

التي عجز العلم حلها، وقد أجمع أساتذة الجامعة بعد ذلك أن حل الطالب صحيح وفقا للمعايير العالمية المتداولة، وما تزال المسألة الأولى بإجابتها معروضة في مكتبة الجامعة .

11-محمد باقر الصدر، *اقتصادنا* ، دار التعارف للمطبوعات، 1991، ص ص 452 - 499 و 592 - 595.